

Distr.: General
14 October 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١١٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

حساب التنمية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

- ١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن حساب التنمية (A/63/335). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين للأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية.
- ٢ - وقد قُدم تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة ١٥ من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٦٢.

أولاً - حالة تنفيذ المشاريع الممولة من الموارد الإضافية

- ٣ - يعرض الجزء الأول من تقرير الأمين العام حالة تنفيذ المشاريع الممولة من الموارد الإضافية المقدمة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦٢ ألف بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبموجب قراري الجمعية العامة ٢٣٧/٦٢ ألف و ٢٣٨/٦٢ بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (الوثيقة A/63/335، الفقرات ٣-٦). وقد قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥/٦٢ ألف زيادة الاعتماد المرصود في إطار الباب ٣٤، حساب التنمية، بمقدار ٥ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ليلعب مقدار الاعتماد الإجمالي ٩٠٠ ٥٥١ ٢١ دولار لفترة السنتين. كذلك، قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٨/٦٢ رصد اعتماد إضافي مقداره ٢,٥ مليون دولار لحساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مع تشديدها على كون هذا تدبيراً استثنائياً لمعالجة النقص في تحويل الموارد إلى الحساب منذ إنشائه. وبناء على



ذلك، وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٧/٦٢ ألف على رصد اعتماد يبلغ مقداره الإجمالي ٣٠٠ ٦٥١ ١٨ دولار في إطار الباب ٣٤، حساب التنمية، لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، شاملا مبلغ الـ ٢,٥ مليون دولار الإضافي.

٤ - أما بالنسبة لتنفيذ المشاريع الممولة من الموارد الإضافية بموجب القرارات المذكورة أعلاه، يشير تقرير الأمين العام إلى أنه قد وقع الاختيار على ما مجموعه ١٥ مشروعا جديدا، على أن يدرج ١٠ منها في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (الشريحة الخامسة) و ٥ في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (الشريحة السادسة) (الوثيقة A/63/335، الفقرات ٤-٦). وأشار التقرير أيضا إلى أن جميع هذه المشاريع هي مشاريع إقليمية، وتهدف إلى المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسار منها، بأن وثائق المشاريع قد وُضعت في صيغها النهائية بالنسبة لـ ١١ مشروعا من المشاريع الـ ١٥ الجديدة، وأنه بينما سيبدأ تنفيذ بعض المشاريع في عام ٢٠٠٨، فإن معظمها سيدخل طور التنفيذ في عام ٢٠٠٩. ويبين الشكلاّن الأول والثاني في تقرير الأمين العام تغطية المشاريع حسب المنطقة والمجموعة المواضيعية، ويرد بيان المشاريع ذاتها في مرفق التقرير. وتلاحظ اللجنة أن مستوى تمويل حساب التنمية قد تأثر بالتخفيض الشامل للتكاليف غير المتصلة بالوظائف بنسبة ٢ في المائة، على النحو الذي ينعكس في قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٦٢ ألف، قد بلغ مقداره بالنسبة لحساب التنمية ٦٠٠ ٣٢٩ دولار.

٥ - وقد قدم مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تعليقا مفاده أن آلية رصد المشاريع التي أنشئت في إطار حساب التنمية تسمح لمديري المشاريع بتقييم النتائج المتحققة في نهاية المشروع، وأوصي بأن تنشئ الإدارة لجميع أنشطتها في مجال التعاون التقني آلية لقياس النتائج على غرار تلك المطلوبة للمشاريع الممولة من حساب التنمية (A/63/5 (Vol.I) الفصل الثاني، الفقرتان ٨٨ و ٨٩؛ وانظر أيضا A/63/474، الفقرة ٢٦).

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المشاريع الجديدة المقترحة تتضمن جميعها حلقات عمل أو حلقات دراسية. وأبلغت اللجنة، ردا على استفسار منها، بأن بناء القدرات، الذي هو الغرض الرئيسي من المشاريع الممولة في إطار حساب التنمية، يتم بوسائل شتى منها إقامة شبكات للخبرة تتواصل على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛ وإسداء المشورة التي تؤثر على السياسات والممارسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛ وإنشاء قواعد بيانات عالمية للمعلومات. وأبلغت اللجنة أيضا بأن شبكات الخبراء هي الطريقة السائدة بين طرائق إدارة المعارف فيما يخص حساب التنمية.

ثانياً - تنفيذ المقررات الواردة في الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٦٢

٧ - يستعرض الجزء الثاني من تقرير الأمين العام تنفيذ المقررات الواردة في الجزء الثامن من القرار ٢٣٨/٦٢. وقد شجعت الجمعية العامة في ذلك القرار الأمين العام على مواصلة العمل من أجل إيجاد الموارد انطلاقاً من التخفيضات المحتملة في تكاليف الإدارة والتكاليف العامة الأخرى لتحويلها إلى حساب التنمية. كما أقرت الجمعية العامة بأن الطرائق الحالية لتمويل حساب التنمية، المقرر تمويله من الوفورات التي تحققت نتيجة لتدابير الكفاءة التي يمكن تحديدها في سياق تقارير أداء الميزانية، لم يثبت نجاحها.

٨ - ويقدم تقرير الأمين العام سرداً موجزاً للتصور والاستراتيجية الأوليين لتوليد "عائد يوجه لأغراض التنمية" من الوفورات في تكاليف الإدارة وغيرها من التكاليف العامة، إلى جانب بعض المعلومات الأساسية عما يجري من جهود ترمي إلى تحديد هذه الموارد (A/63/335، الفقرتان ٨ و ٩). ويشير التقرير إلى أن الأمين العام قد قدّم عدداً من التقارير عن زيادة فعالية الكلفة في تنفيذ الولايات التشريعية، بما يشمل التدابير المتخذة لزيادة الكفاءة والإنتاجية في الأمانة العامة. وقد أورد الأمين العام أنه "بينما ساعدت تدابير تحقيق الكفاءة في تبسيط العمليات والإجراءات والقواعد والخدمات وأدت إلى تحسين نوعية الخدمات وكان لها تأثير على البرامج المطلوب تنفيذها في شكل زيادة الفوائد؛ فإنه لا يمكن التعبير عن نتائج تدابير تحقيق الكفاءة هذه بالأرقام" (انظر الوثيقة A/63/335، الفقرة ٩). وعلاوة على ذلك، ذكر الأمين العام أن تحديد الوفورات الناتجة عن الكفاءة بهدف توسيع قاعدة الموارد لحساب التنمية لم يكن بالأمر القابل للتنفيذ.

٩ - واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالحجة التي يعرضها الأمين العام في تقريره. وتشير اللجنة إلى أن المكاسب التي يُتوقع تحقيقها من زيادة الكفاءة تُحسب وتُدرج بشكل روتيني في مشاريع ميزانيات عمليات حفظ السلام. ومع تسليمها بوجود اختلافات جوهرية بين ميزانيات حفظ السلام والميزانيات العادية، فإن اللجنة تقترح مع ذلك أن يستكشف الأمين العام إمكانية اتباع نهج مماثل في الميزانية العادية. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع منهجية ملائمة للقياس الكمي للوفورات المتحققة من التخفيضات الممكنة في مجالات منها التكاليف الإدارية والتكاليف العامة الأخرى من خلال تحسين الإجراءات الداخلية وكذلك من خلال جهود الإصلاح الجارية في مجالي الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير ذلك من مجالات الإصلاح الإداري، هذا إلى جانب الموارد التي تتوفر من جرّاء وقف الأنشطة والنواتج.

وبالإضافة إلى ذلك، تشير اللجنة إلى وجوب أن يكون من خصائص نظام تخطيط الموارد في المؤسسة إمكانية تحديد الوفورات الناتجة عن الكفاءة.

١٠ - ويقدم الأمين العام في الفقرة ١٠ (ب) من التقرير توصية مؤداها أن الجمعية العامة قد ترغب في أن تحيط علماً بأن الأساس الأصلي لتمويل حساب التنمية من وفورات الكفاءة لم يعد منطبقاً. وتشعر اللجنة الاستشارية بخيبة أمل لأن تقرير الأمين العام لم يقدم أي خيارات لتمويل حساب التنمية تمويلاً ملموساً يمكن التنبؤ به واستدامته، وذلك رغم الشواغل التي أعربت عنها الجمعية العامة في الفقرة ١٠ من الجزء الثامن من قرارها ٢٣٨/٦٢. وتكرر اللجنة الاستشارية توصيتها بأن تستعرض الجمعية العامة حساب التنمية من جميع جوانبه (A/62/7/Add.6، الفقرة ١٤). وتعتزم اللجنة معاودة تناول هذه المسألة في سياق استعراضها الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.